أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين

The Effect of the Financial Inclusion on Economic Development in Palestine.

د. بدر شحدة حمدان/ فلسطين.
استاذ الاقتصاد المساعد- جامعة فلسطين
bsshamdan49@gmail.com

أ. ماجد أبو دية / فلسطين
باحث اقتصادي
Majed.abudi@ hotmail.com

ملخص:
هدفت الدراسة لقياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج على احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود خمس متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، بالاضافة لقياس قوة العلا قة بين المتغيرات المستقلة التالية (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات credit card، عدد بطاقات Debit card، عدد اجهزة الصراف الالي) وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى جملة النتائج نذكر منها: وجود أثر ايجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العاملين في القطاع الخاص، و عدد فروع البنوك على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية قوية بين التنمية الاقتصادية في فلسطين و (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات credit card، عدد بطاقات Debit card، عدد اجهزة الصراف الالي) وبناء على النتائج السابقة اوصت الدراسة بما يلي: ضرورة ابتكار خدمات مصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وإعادة تقييم وتطوير التكنولوجيا المصرفية لتصبح سهلة الاستخدام.

الكلمات المفتاحية: الاشتمال المالي، التنمية الاقتصادية، السلاسل الزمنية.

Abstract :
This study aims at the effect of Financial Inclusion on Economic Development in Palestine during period 1995-2015, the study used time series analysis method. The results showed that economic variables contain the root of unity, which is unstable over time. However, it became stable after first differences. The researcher subjected the variables to Johansson integration test, which proved the existence of five bounds of integration between the variables of the study. and addition to estimate the relationship between independent variables (the number of points of sale, the number of credit card cards, the number of card Debit cards, the number of ATMs), and economic development in Palestine, The study concluded with a number of results such as, including: the existence of a positive impact of direct credit facilities , the number of workers in the private sector, and the number of branches of banks on economic development in Palestine during the period 1995-2015,also the study found positive relationship between economic development in Palestine and study (the number of points of sale, the number of credit card cards, the number of card Debit cards, the number of devices ATM).
Based on the results of the study. the study recommended the need for innovation Introduction banking services without bank branches as a way to improve access by the poor to financial

Keywords: : Financial Inclusion, Economic Development, Time series
JEL classification:L00,L16,

Received:
Revised:
Accepted:
Online publication date:

مقدمة:

مع التوسُّع في الخدمات المالية في كثير من البلدان النامية بفضل الأعمال المصرفية وغيرها من التقنيات المبتكرة، بدأ التركيز على أدوات مالية تعود بالنفع الكبير على الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف وغيرهم من الجماعات المحرومة، تساعدهم في الوصول إلى مستوى معيشة مستقر نسبياً، وتزايد الاهتمام العالمي بنشر وتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع بما فيها فئة محدودي الدخل والمحرومين، بالتركيز على خفض تكلفة تلك الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيراً وفي متناول الجميع، وما سرع وتيرة التقدم في هذا الشأن هو تلك المبتكرات التقنية التي نمت بسرعة في الأعوام الماضية، فمثلاً زاد عدد الحسابات المصرفية في البنوك وانتشرت الأموال الالكترونية، والمدفوعات الالكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ونما الائتمان، لا سيما متناهي الصغر، رافق كل هذا تحسين للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية من أجل حماية المستهلكين وتقليل احتمالات أن يتم تقديم الائتمان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه. وبات ما يعرف بالاشتمال المالي موضوعاً في أولويات واهتمامات معظم دول العالم والهيئات العالمية، في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وثمة عوامل أخرى مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرومون منها بوجه خاص هم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، ومن شأن استخدام التكنولوجيا الجديدة والنماذج التجارية المبتكرة التي تساعد في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية أن يسهم في تحسين عملية الاشتمال المالي، كما تشكلت مجموعات من الخبراء، وفرق من المختصين، والعديد من اللجان من أجل تعزيز هذا المفهوم على نحو رشيد، فمثلاً لجنة (بازل) المعنية بالإشراف على المصارف وضعت مجموعة من المعايير والإرشادات لتدعيم أجندة للاشتمال المالي، كذلك مجموعة العمل المالي (FATF* Action Task Financial Force المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب اتخذت التدابير اللازمة من أجل التكامل المحتمل بين الاشتمال المالي ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أما الجمعية الدولية لضامني الودائع فوضعت مجموعة من المبادئ الأساسية مفادها أن تأمين الودائع يمثل جزأً من شبكة أمان مالية فعالة تخدم القضايا ذات الصلة بالاشتمال المالي وتأمين الودائع، بالنسبة إلي الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين يأتي الاشتمال المالي كأولوية قصوى تتشابك مع أهدافه التحوطية وتلك الخاصة بحماية المستهلك. وتوصل البنك الدولي، إلى أن توفير الوصول إلى الخدمات المالية مثل حسابات التوفير والقروض والائتمان والتأمين لما يبلغ 2.7 مليار نسمة في سن البلوغ حول العالم "الذين ليست لديهم حسابات بنكية" يمكن أن يساعدهم ليس فقط على البقاء على قيد الحياة في الأوقات الصعبة والخروج من براثن الفقر، ولكن أيضاً على تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي (Global Economic Propects,World Bank Group(GEPR),2015) .يعتبر العمل علي تحقيق الاشتمال المالي على نحو تام عملية ديناميكية متواصلة، ويمكن أن تساهم في خلق فرص عمل وتحد من الفقر، و تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ستسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015

1-مشكلة الدراسة:

يشهد عالم اليوم تطوراً متسارعاً نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، بينما لا تزال الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الناس، لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، لذا فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الكيفية التى يجب أن تكون عليها المنظومة المصرفية الفلسطينية فيما يتعلق بالاشتمال المالي، ويتمثل السؤال الأساسي للدراسة في : ما هو دور الاشتمال المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015.

2-أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في قياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2015).

تعتبر معرفة مدى مساهمة الاشتمال المالي في التنمية الاقتصادية غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية في فلسطن.

3- أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

التعرف على المؤشرات الدالة على الاشتمال المالي في فلسطين خلال الفترة (1995- 2015).

قياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995- 2015)

4- فرضيات الدراسة:

* قررت قمة G7 المنعقدة في باريس عام 1989 تاسيس مجموعة العمل المالي (FATF بحيث تتمثل مهامها في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار التسلح والتهديدات الاخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي . (http://www.fatf-afi.org/pages/aboutus/historyofthefatf)

وجود علاقة طردية أيجابية بين الاشتمال المالي والتنمية الاقتصادية في فلسطين.
العلاقة بين التسهيلات الائتمانية المباشرة والتنمية الاقتصادية علاقة موجبة في فلسطين خلال الفترة 1995-2015.
5-الطرق المستخدمة في الدراسة:
صياغة نموذج قياسي بهدف قياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995- 2015.
استخدام

ثانياً: الاطارالنظري للشمول المالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

1. الاشتمال المالي (مفهومه، نطاقه، أهميته):

1.1.مفهـوم الاشتمال المالي:

يشير الاشتمال "المالي إلي حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة"، وينطوي "الوصول الفعال" علي تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وتشير عبارة المستبعدين/المحرومين من الخدمات المالية إلي "هؤلاء الذين يعدمون سبل الوصول لهذه الخدمات أو المحرومين منها"، وتشير التقديرات إلى أن 2.7 مليار نسمة من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم مدخرات أو حساب ائتماني لدى بنك أو أية مؤسسة رسمية أخرى، ويُعد هذا بمثابة إيضاح تقريبي لعدد الأشخاص "المستبعدين/المحرومين" من الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم نظراً لأنه لا يسلط الضوء على عوامل مثل جودة الخدمة أو إتاحتها بسعر ميسور أو استدامتها أو تكلفتها أو مدى ملاءمة حسابات الادخار والقروض المتاحة للآخرين، كما إنه لا يقيس سبل الوصول إلى خدمات المدفوعات أو التأمين، وينطوي مفهوم"التقديم المسؤول للخدمات" علي سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء (The Consultative ،2011 ،P.8 Group to Assist the Poor, CGAP).

وتشير عبارة "مؤسسة رسمية" إلى جهة رسمية تقدم خدمات مالية تتمتع بالصفة القانونية وتضم كيانات تنظيمية متباينة على نحو واسع (وفي بعض البلدان ممكن أن تكون هذه الجهة أفراداً) ، وتخضع لمستويات مختلفة من أنواع الرقابة الخارجية، ولا يعني وجود الصفة القانونية المعترف بها لجهة تقديم الخدمات المالية للعميل أن يعتبر هذا العميل "مشمولًا بالخدمة المالية" وفق التعريف، ولهذا يجب استيفاء جميع الشروط الخاصة "بالوصول الفعال" وإضافة إلى ذلك، لا تتيح المنتجات وجهات تقديم الخدمات الرسمية للعملاء في جميع الحالات قيمة أفضل من القيمة التي تقدمها المنتجات وجهات تقديم الخدمة غير الرسمية، وواقع الحال بالنسبة للعديد من الأسر المعيشية المستبعدة والمحرومة من الخدمات المالية هو أن الخيارات غير الرسمية ربما تكون أفضل المتاح في المستقبل المنظور على الأقل بالنسبة لبعض احتياجاتهم من الخدمات المالية (CGAP ,2011 ,P.30) .

عرف بنك الاحتياط الهندي (2006) الاشتمال المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفُر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة
(Reserve Bank Of India Bulletin ,Jan 2006 , P.73) .

وفي تعريف آخر، يري سارما Sarma (2010) أن الاشتمال المالي هو"الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" (Sarma ,2010,P.4) .

أما سلطة النقد الفلسطينية، فقد عرفت الاشتمال المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" .

يخلص الباحث إلى التعريف الإجرائي الآتي للاشتمال المالي بأنه "توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي"

ويعتبر هذا التعريف مناسباً للتفسير الآتي: تعميم الخدمات المالية هي عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية خدمة لأهدافها الخاصة وخدمة لأهداف الاقتصاد الكلي المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، كما أن التكلفة المنخفضة لهذه الخدمات عامل مهم في تحفيز الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة للاندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي ليصبحوا جزءاً منه، وبذلك تتسع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية المزودة لهذه الخدمات وخاصة البنوك التي تحتفظ بحسابات العملاء وتستقبل ودائعهم ومدخراتهم وتعمل على إعادة توجيهها

وضعها في الأسواق على شكل ائتمان يخدم كافة القطاعات الاقتصادية وكافة الشرائح، بمن فيهم الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة، بما يضمن استمرار هذه المشاريع ونموها وزيادتها، حيث يرى بعض الاقتصاديين أنها محرك رئيسي للاقتصاد الجزئي والكلي.

2.1.نطـاق الاشتمال المالي

يتحقق توسيع نطاق الاشتمال المالي لتمكين النمو الشامل والحد من الفقر من خلال ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، بالتوازي مع تعلم كيفية إدارة المخاطر الناشئة عن تطور هذه الخدمات للتقليل من خطر التعرض للإساءة المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فتحقيق التوازن بين النزاهة والشمول المالي وتنفيذ المعايير العالمية الأخرى مثل تلك التي وضعتها:

لجنة (بازل) للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision BCBS)

ولجنة دفع التسوية والنظم (Committee on Payment and Settlement Systems CPSS)

والمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (International organization of securities commissions IOSCO)

سيكون له دور هام في سلامة ومتانة النظام المالي، ومن المؤسسات الدولية المسئولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتمال المالي، البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الصغير وهيئة سوق رأس المال والمؤسسات المالية الأخرى.

تناط هذه المسؤولية في فلسطين بشكل رئيسي بسلطة النقد الفلسطينية، باعتبارها الجهة المشرفة على الجهاز المصرفي، وكذلك بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، التي تشرف على المؤسسات المالية غير المصرفية، وأية مؤسسات مالية أخرى وهذا يتطلب منها حزمة متكاملة من الإجراءات والخطوات المنظمة والمنسجمة في إطار التعاون المشترك بين الجهاز الحكومي والقطاع المالي، ويتم ذلك عن طريق:

أولاً: من خلال التدخل الذي تقوده الحكومة عن طريق تعديل التشريعات القانونية القائمة (على سبيل المثال أظهرت دراسة أجراها معهد ماس (2013) بعنوان " قطاع التمويل الصغير في فلسطين الإطار القانوني وتنفيذ العقود" أن النظام الخاص بالترخيص والإشراف على مؤسسات الإقراض المتخصصة رقم (132) لسنة (2011) جاء لضبط المؤسسات وحوكمتها دون أن يحمل رسالة تنموية اجتماعية بينة لصالح أولئك الذين لا يستطيعون الوصول الى الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف، لهذا يتعذر على التوجه التشريعي والتنظيمي القائم خلق نظام مالي شامل بالمفهوم المألوف دولياً).

ثانياً: من خلال مجهود تطوعي من قبل المجتمع المصرفي نفسه لوضع استراتيجيات مختلفة لجلب طبقات كبيرة من المجتمع داخل نطاق القطاع المصرفي، مثلاً إعطاء اهتمام كافي للمناطق النائية والريفية بزيادة التوعية المالية لسكان هذه المناطق وتحفيز عادات الادخار لديهم وتشجيعهم على الاستثمار وعدم التمييز بين الأثرياء وهذه الفئات.

ثالثاً: ضمان وصول الفئات المهمشة ومحدودي الدخل لأبسط المنتجات المالية، كالاحتفاظ بحساب في البنك أو الحصول على ائتمان من مؤسسة إقراض متخصصة وما إلى ذلك. من الممارسات الدولية المثيرة للاهتمام، صندوق الشمول المالي في المملكة المتحدة، حيث حدد ثلاثة مجالات ذات أولوية لتعزيز الاشتمال المالي (Reserve Bank of India Bulletin,January,2006) وهي

الوصول إلى الخدمات المصرفية، الحصول على الائتمان بأسعار معقولة، والحصول على المشورة المالية مجاناً وجهاً لوجه.

أما في الهند التي اتبعت تأميم البنوك فكان تحولاً في النموذج المصرفي أدى إلى تحويل التركيز من الدرجة المصرفية إلى الخدمات المصرفية الشاملة، فزادت البنوك التجارية والفروع في المناطق الريفية من 8321 في العام 1969 إلى 68282 في العام 2005، وزاد عدد الحسابات، وانخفضت كثافة السكان للفرع الواحد من 64000 إلى 16000 خلال نفس الفترة.

3.1. أهميـة الاشـتمال المالي

يعاني حوالي مليار شخص الجوع يومياً، يكافح حوالي 1.2 مليار شخص للعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (جلوبال Findex) أن 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي89% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما 41% فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، 2013، ص30).

يضطر الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات الذاتية من المؤسسات المالية الرسمية، نتيجة ذلك، إلى الاعتماد على آليات غير رسمية(المرابين) للحصول على الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة بضمانات مثل مدخراتهم من الذهب أو الماشية أو رهن الأصول، لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدق بهم مثل عدم انتظام التدفقات النقدية، والدخل الموسمي والاحتياجات غير المخطط لها مثل المرض، فالسماح بالوصول لمنتجات متنوعة من الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون ثمن تمكن الفقراء والفئات المحرومة من المحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة

وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم ويحقق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم، كذلك يواجه الاشتمال المالي فجوة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال فنجد في الاقتصاديات النامية أن 46% من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي بينما النساء تمثل فقط 37%، وبالتالي توفير الخدمات المالية للجنسين دون تمييز يؤدي الي التمكين الاقتصادي للمرأة ويمكنها من القيام باستثمارات منزلية في السلع المعمرة، التحسينات المنزلية أو الرسوم المدرسية , (http://www.gpfi.org/about/why-financial-inlcusion [24/6/2015])

ومع إحراز تقدم على صعيد الاشتمال المالي، وإدخال المزيد من الأسر المعيشية الفقيرة في القطاع المالي الرسمي، سيزداد نطاق المخاطر وربما وتيرتها أيضاً، ولكن تعمل المنافع المتأتية من الاشتمال المالي مثل النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة، وزيادة الرفاهية على التعويض عن هذه المخاطر المتغيرة والتخفيف من مخاطر الاستبعاد المالي (CGAP,White Paper,Oct-2011).

2. الاشتمال المالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

عززت الدراسات والبحوث العديدة العلاقة الوطيدة بين مستوى الاشتمال المالي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي من جهة، وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، فزيادة نفاذ الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة إلى الفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، وهم يشكلون نسبة كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، يعمل على حشد المزيد من المدخرات التي يوجه جزء منها نحو الائتمان، وتوجيه مزيد من الإئتمان نحو هذه الفئات المستبعدة، وتمكينهم من تمويل احتياجاتهم الإستثمارية والإستهلاكية مما يؤثر على تحفيز التنمية الاقتصادية. وفي دراسة حديثة أجرتها الاونكتاد (2014)، حول تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاشتمال المالي يسهم إسهاماً رئيسياً في الحد من الفقر، وخلق المزيد من فرص العمل، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ثالثاً: الدراسات التجريبية السابقة:

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاشتمال المالي وعلاقتها بالنمو و التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، وسوف يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض أهم هذه الدراسات:

دراسة ، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،ماس،(2015)، بعنوان: أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، هدفت الدراسة إلي تحليل تطور تدفق التحويلات المالية الشخصية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2013_1995)، وتصنيف التحويلات إلى نوعين: تعويضات العمال (وخاصة من إسرائيل) وتحويلات المغتربين، ومدى إسهام كل نوع في نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك بحثت في أثر التحويلات الشخصية على الاقتصاد الفلسطيني على المديين القصير والطويل، وعلى متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. استخدمت الدراسة نموذج اقتصادي قياسي بمنظور ديناميكي، باستخدام أسلوب المربع الأدنى ذي المرحلتين (SLS2)، وأسلوب المربع الأدنى ذي الثلاث مراحل (SLS3)، وطريقة العزوم المعممة (GMM). توصلت الدراسة إلى أن تدفقات التحويلات إلى الاقتصاد الفلسطيني أثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي موضع الدراسة، وساهمت بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي في الفترة الزمنية للدراسة، حيث أن زيادة التحويلات بنسبة 1% ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3%، كما أوصت الدراسة بأنه لا بد لصانعي القرار من وضع سياسة تخلق بيئة مواتية تشجع المغتربين الفلسطينيين على تحويل الأموال إلى الاقتصاد الفلسطيني، كما ينبغي وضع سياسة تحفز التحويلات الاستثمارية بدلاً من مجرد تحويلات مالية لأغراض الاستهلاك، وبدلاً من جذب المزيد من التحويلات المالية، تعزيز قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطيني.

دراسة، فروانة، (2014)، بعنوان: "تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012"، هدفت الدراسة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية موارده الخارجية متمثلة بالودائع وكيفية تمويل التنمية الاقتصادية، اعتمدت الدراسة على نموذجين لإثبات فرضياتها: الأول: يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات، والثاني: أن التنمية الاقتصادية متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتأثر بحجم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية والأوضاع السياسية، وتم استخدام نموذج قياسي (VAR) لاختبار نموذجين الدراسة. أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعبر عن (التنمية الاقتصادية) يتأثر بحجم ودائع الجمهور في القطاع المصرفي، حجم التسهيلات الائتمانية، والأوضاع السياسية، ويفسراه بمقدار 95%، وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز الإدخار بكافة أشكاله، وطرح أوعية ادخارية جديدة ومناسبة، وتقييد الاستهلاك لكبح التضخم وتوفير موارد ذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية محلياً، كذلك التوسع في منح الائتمان المتوسط وطويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والتوسع في المشاريع القائمة.

UNCTAD (2014), Impact of access to Financial Services, Including by highlighting of women and youth.

الاونكتاد (2014)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية ، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. هدفت الدراسة إلي معرفة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرومون منها بوجه خاص، وكيف يسهم الاشتمال المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن الاشتمال المالي يسهم إسهاماً رئيسياً في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي، ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال الأعمال أن تؤدي دوراً كبيراً في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطي هذه الحواجز، وللحكومات دور هام تضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة، وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافز لتوسيع نطاق عرض الخدمات وتوفرها بتكلفة ميسورة، وتوليد مزيد من الطلب على الخدمات المالية بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلك، وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتدفقات المالية الخاصة من الخارج إلى البلدان النامية، وهي تمثل مصدراً واعداً من مصادر الطلب على الخدمات المالية.

Malakar, (2013), Role of Indian Post in Financial Inclusion, India

مالاكار، (2013)، دور مكاتب البريد في الاشتمال المالي. هدفت الدراسة للتعرف على دور مكاتب البريد في تعزيز الاشتمال المالي في الهند، وركزت على أن الاشتمال المالي يجب أن يكون واحداً من الدوافع الرئيسية لبناء مجتمع شامل، واقتصاد شامل، وكيف يؤدي الى النمو الاقتصادي الملحوظ في البلاد، وكيفية توفير الخدمات المصرفية الى قسم واسع من الناس في المجتمع. توصلت الدراسة لبعض النتائج منها عدم وجود بنية تحتية اساسية تمكن مكاتب البريد من تقديم خدمات مصرفية متطورة ، عدم وجود تنسيق مع مؤسسات مالية أخرى أو الأدارات الاخرى لتوفير الخدمات المالية التقدم البطيء في الابتكار الذي يواكب التغير السريع في البيئة المصرفية. وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها: انشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، وتطوير البرمجيات ،اعتماد الابتكار عن طريق التكنولوجيا الجديدة محل بعض الخدمات التقليدية، والوضائف التقليدية، منح التراخيص اللازمة لتمكين مكاتب البريد من زيادة فروعها، منح القروض هي واحدة من اهم جوانب الاشتمال المالي، التوعية المالية الواسعة النطاق لفئات مختلفة من السكان.

دراسة ، عودة (2011)، بعنوان: دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني هدفت الدراسة إلى بيان وتحليل الدور التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني باعتباره شريان التمويل الرئيسي للاقتصاد، ومن القطاعات المهمة التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تكوين القيمة المضافة، وقد ركزت على قنوات التأثير التي ينتقل من خلالها الأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى وجه التحديد قناة السيولة والائتمان (المباشر وغير المباشر)، وقناة حشد الادخار، وقنوات الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين. أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي، مع اتجاه متزايد لمنح الائتمان وتوظيف الأموال محلياً، نتيجة لعدة أسباب أهمها الأنظمة والبرامج الحديثة التي أدخلتها سلطة النقد في إطار رقابتها المصرفية، ومن أبرزها أنظمة المعلومات الائتمانية، وتعليمات سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية ورفع نسبة التوظيف المحلي للأموال خاصة لصالح القطاع الخاص، وتراجع معدلات الفائدة لا سيما وأن النتائج بينت مرونة عالية للائتمان الممنوح بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، كما تبين عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المخصصة له، حيث أن معظم الائتمان ممنوح للقطاع الخاص، كما أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الخاص، كما أظهرت النتائج نجاحاً كبيراً للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها، كما أن هذا القطاع في علاقته بالسوق المالي له آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، أو من حيث تشجيع الاستثمار في البورصة من خلال منح الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين فيها، أو من حيث الدور الاستثماري للمصارف نفسها في البورصة وفي أسهم الشركات داخل فلسطين، وهذا ينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي بشكلٍ عام.

دراسة، عبد الرحيم، (2010) ، بعنوان: تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر

هدفت الدراسة إلي رصد انعكاسات التطور الحاصل في الخدمات المصرفية على النشاط الاقتصادي، والوقوف على حالة الخدمات المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، والدور الذي تقوم به في تمويل الاقتصاد، ومدى استجابتها للتطورات الحاصلة في مجال الصناعات المصرفية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري، واستخدمت المنهج التاريخي لاستعراض أهم محطات بعض المتغيرات المتعلقة بالموضوع. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تستجيب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة المصرفية إلى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي والمجتمع ككل، كما أوصت الدراسة بأن تتحول المصارف الجزائرية وبشكل جدي إلى المصارف الشاملة، والتي

تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية، وتنويع الخدمات المصرفية بشكل يستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي، وأيضا لحاجة المجتمع، واسترجاع المتعاملين خارج الدائرة المصرفية، بغرض التمكن من محاربة ظاهرتي الاكتناز والاقتصاد غير الرسمي.

اليزابيث ليتلفيلد، بريجيت هيلمز، ديفيدبورتبوس (2006)، "تحقيق الاشتمال المالي في عام 2015" أربعة سيناريوهات لمستقبل التمويل الاصغر، هدفت الدراسة إلي الإجابة عن تساؤل يمكن للمجتمع الدولي بقطاعيه العام والخاص، المساهمة في تحقيق أكبر زيادة ممكنة في فرص حصول الأشخاص الذين يعانون من نقص الخدمات، على خدمات مالية، وقد حددت أربعة اتجاهات، من شأنها أن تساعد على إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية أو الإضرار بها وهي: التكنولوجيا اللاسلكية، والحكومات النشطة، والأطراف الدولية الجديدة الفاعلة، والأنظمة الدولية، ثم تم وضع سيناريوهات افتراضية متطرفة لكل من هذه الاتجاهات وبحث آثارها على تعزيز المجتمع الدولي لفرص الحصول على الموارد المالية، وخلصت المذكرة إلى مجموعة من التوصيات منها: تعجيل خطى استعمال الهواتف المحمولة، وغيرها من التكنولوجيا في الخدمات المالية، وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك المبتكرات، مشاركة الحكومات في زيادة الائتمان الموجه للأفراد، تحقيق الاتساق بين أجندة الفقر وإتاحة الفرص، وبين كل من أجندة الأمن الدولي وأجندة الاستقرار المالي.

رابعاً: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

1.النموذج القياسي المستخدم في الدراسة:

لقياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2015)، استخدمت الدراسة النموذج التالي:

$$\boldsymbol{per\ capita\ GDP} = \mathbf{C} + \boldsymbol{\beta_1}\, \boldsymbol{DF_t} + \boldsymbol{\beta_2}\, \mathbf{DA_t} + \boldsymbol{\beta_3 BR_t} + \boldsymbol{\beta_4 NW_t} + \boldsymbol{D1} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \dots (1)$$

حيث أن:

$\boldsymbol{per\ capita\ GDP}$: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة معبراً عن التنمية الاقتصادية.

$\boldsymbol{DF_t}$: التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمليون دولار امريكي

$\mathbf{DA_t}$: ودائع الجمهور بالمليون دولار

$\boldsymbol{BR_t}$: عدد فروع البنوك

$\boldsymbol{NW_t}$: عدد العاملين في القطاع الخاص.

D1 : متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الأوضاع السياسية، نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني فقد تم إدراج، متغير وهمي D1حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغيرات السياسة والاجتماعية الناجمة عن توتر الأوضاع السياسية، على التنمية الاقتصادية في فلسطين. ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات الغير مستقرة ، والقيمة (0) للسنوات المستقرة.

$\mathbf{C}$ الحد الثابت، $\boldsymbol{\varepsilon_t}$: الخطأ العشوائي

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلةالسابقة لتصبح المعادلة على النحو التالي (الفتلاوي، 2011: ص 262):

$$\boldsymbol{Log\ per\ capita\ GDP_t} = \mathbf{C} + \boldsymbol{\beta_1}\ \mathbf{log}\ \boldsymbol{DF_t} + \boldsymbol{\beta_2}\ \mathbf{log\ DA_t} + \boldsymbol{\beta_3} \mathbf{log\ BR_t} + \boldsymbol{\beta_4} \mathbf{log\ NW_t} + \boldsymbol{D1} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \dots (2)$$

2. عينة وبيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، حيث تم جمع بيانات كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أما بيانات (التسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد البنوك، عدد فروع البنوك، ودائع الجمهور، عدد العاملين في القطاع الخاص) فقد تم الحصول عليها من بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

3. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك لفحص السكون، حيث يعتبر اختبار السكون للسلسلة الزمنية شرطاً ضرورياً في تحليل السلاسل الزمنية، وذلك للحصول على نتائج منطقية وسليمة.

ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيلبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0 \qquad \textbf{Null Hypothesis}$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0 \qquad \textbf{Alternative Hypothesis}$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011، ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، وβ_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، وt تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004,p817). ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس بيرون المطور (Phillips Person-PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة – وفقاً لاختبارات السكون السابقة - يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى (λ_{Max}) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008, p351). وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم تقدير أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

4- التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية:

جدول(1): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج القياسي

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
$\log per\ capita$ GDP	-1.115775	-1.506250	-1.373774	-2.885681*
$\log DF$	3.956271	-0.619342	2.885048	-1.099214
$\log DA$	1.768894	-2.921758*	1.718075	-2.941351*
$\log BR$	1.872246	-2.946781*	0.221260	-2.901352*
$\log NW$	-0.592522	-3.840187*	-0.589867	-3.824736*

يتضح من الجدول (1) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level) . وقد تحقق شرط السكون في المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ($CI\sim(1)$)، باستثناء متغير التسهيلات الائتمانية المباشرة الذي لم يستقر في المستوى الاول وحتى بعد اخذ الفرق الاول له. ونظراً لعدم استقرار البيانات في النموذج القياسي في المستوى الاول، وبعد التأكد من التكامل المشترك. سيتم استخدام طريقة طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Lest Square- FM-OLS)، التي صممت لأول مرة بواسطة [Philips and Hansen, (1990]، لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك (Bum and Jeon, 2005)، حيث تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في حال وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة لأن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك (Philip and Hansen, 1990) and (Hansen, 1995)، وتشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها (kammoun & bojelpene,2012, p58)

جدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) للنموذج القياسي

اختبار القيمة العظمي Maximum			
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %5	معدل الامكانية Likelihood Ratio	المعنوية Prob
لا يوجد (None*)	69.81889	115.0324	0.0000
على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)	47.85613	71.67873	0.0001
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 2)	29.79707	36.07977	0.0083
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 3)	15.49471	16.99879	0.0295
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 4)	3.841466	5.209512	0.0225
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.			

يتضح من الجدول (2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (115.03) وهي أكبر من القيمة الحرجة (69.81) عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في النموذج. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود خمس متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (5.20) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (3.84).

جدول(3): نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام (FM-OLS)

variable	coefficient	S.E	t-statistics	value P.
$\log DF$	0.265993	0.132247	2.011333	0.0640
$\log DA$	-0.966895	0.334870	-2.887375	0.0119
$\log BR$	0.569696	0.413607	1.377383	1.900
$\log NW$	0.788564	0.366818	2.149745	0.0495
DD	-0.098193	0.041717	-2.353796	0.0337
c	5.50158	1.809477	3.067272	0.0084
معنوية عند مستوى10%. (R2: 0.825) ((ajd R2: 0.762)				

نلاحظ من خلال جدول 3 أن قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.762)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (76.2%) من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وأن ما نسبته (23.8%) يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. وكانت التسهيلات الائتمانية المباشرة معنوية عند مستوى دلالة 10%، كما بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (0.26)، بمعنى أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 100%، سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (26%)، بينما كانت نتيجة ودائع الجمهور معنوية عند مستوى دلالة 1%، كما بلغت مرونة ودائع الجمهور (0.96-)، بمعنى أن زيادة ودائع الجمهور بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض التنمية الاقتصادية في فلسطين بنسبة 96%.

أما متعير عدد فروع البنوك فجاءت غير معنوية، بينما بلغت مرونة عدد فروع البنوك(0.56)، بمعنى أن زيادة عدد فروع البنوك بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 56%. أما متغير عدد العاملين في القطاع الخاص فقد جاءت نتائجه معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبلغت مرونة عدد العاملين في القطاع الخاص (0.78)، بمعنى ان زيادة عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 78%.

أما متغير الاوضاع السياسية فقد جاءت نتائجه معنوية عند مستوى دلالة 5%، حيث بلغت مرونته (0.09-)، مما يعني ان الاوضاع السياسيةالغير مستقرة في الاراضي الفلسطينية سيؤدى لاثار سلبية على التنمية الاقتصادية حيث أن عدم الاستقرار السياسي بنسبة (100%) سيؤدي إى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة (0.9) في فلسطين. وهذه النتائج تتفق مع العديد من الدراسات الاقتصادية التحليلية القياسية في الاراضي الفلسطينية كدراسة(فروانة، 2014، ودراسة الفرا، 2012).

ونظراً لوجود متغيرات تعكس الاشتمال المالي بشكل أكبر وأكثر دقة ستقوم الدراسة بقياس معامل الارتباط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في فلسطين والمتغيرات التالية (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات credit card، عدد بطاقات Debit card ، عدد اجهزة الصراف الالي)، ولجأت الدراسة لايجاد الارتباط نظراً لعدم توفر سلسلة زمنية مناسبة لبناء نموذج قياسي في الاقتصاد الفلسطيني حيث بدأت سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للاحصاء باحصاء هذه المتغيرات من عام 2008. ويعتبر معامل الارتباط قوة العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، والجدول التالي يوضح الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي وبين المتغيرات التالية (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات credit card، عدد بطاقات Debit card ، عدد اجهزة الصراف الالي).

جدول (4):قوة العلاقة والارتباط بين التنمية الاقتصادية ومتغيرات الاشتمال المالي في فلسطين

معامل الارتباط	عدد نقاط البيع	عدد بطاقات credit card	عدد بطاقات debit card	عدد اجهزة الصراف الالي
Per capita GDP	0.83	0.83	0.89	0.73

نلاحظ من جدول 4 أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات credit card، عدد بطاقات Debit Card ، عدد اجهزة الصراف الالي) على التنمية الاقتصادية المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي خلال الفترة(2008-2015)، وهذا يعني وجود علاقة قوية بين الاشتمال المالي والتنمية الفلسطينية في فلسطين. حيث بلغ معامل الارتباط بين بطاقات Debit Card والتنمية الاقتصادية (89%) وهذا يدل على العلاقة الايجابية القوية بين بطاقات الائتمان والتنمية الاقتصادية، كما بلغ معامل الارتباط بين بطاقات Credit Card والتنمية الاقتصادية (83%) وهذا يدل على قوة وايجابية العلاقة بين المتغيرين السابقين. كما بلغ معامل الارتباط بين عدد اجهزة الصراف الالي والتنمية الاقتصادية (73%) ، وهذا يدعلى قوة وايجابية العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الالي وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين. وبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط البيع والتنمية الاقتصادية (83%)، وهذا يعني قوة وايجابية العالقة بين عدد نقاط البيع Number of points of sale وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين.

خامساً: النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج الهامة، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (0.26)، بمعنى أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 100%، سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (26%).
2. بلغت مرونة ودائع الجمهور (0.96-)، بمعنى أن زيادة ودائع الجمهور بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض التنمية الاقتصادية في فلسطين بنسبة 96%.
3. بلغت مرونة عدد فروع البنوك(0.56)، بمعنى أن زيادة عدد فروع البنوك بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 56%.
4. بلغت مرونة عدد العاملين في القطاع الخاص (0.78)، بمعنى ان زيادة ععد العاملين في القطاع الخاص بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 78%
5. وجود علاقة ايجابية قوية بين متغيرات الاشتمال المالي وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط بين بطاقات Debit Card والتنمية الاقتصادية (89%) وهذا يدل على العلاقة الايجابية القوية بين بطاقات الائتمان والتنمية الاقتصادية، كما بلغ معامل الارتباط بين بطاقات Credit Card والتنمية الاقتصادية (83%) وهذا يدل على قوة وايجابية العلاقة بين المتغيرين السابقين.
6. بلغ معامل الارتباط بين عدد اجهزة الصراف الالي والتنمية الاقتصادية (73%) ، وهذا يدل على قوة وايجابية العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الالي وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين. وبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط البيع والتنمية الاقتصادية (83%).

التوصيات:

1. ضرورة ابتكار خدمات مصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية.
2. نظراً لسلبية ودائع الجمهور على التنمية الاقتصادية في فلسطين فذلك يتطلب توعية الجمهور باهمية الاستثمار في المشاريع الانتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية في فلسطين.
3. العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية ، التي تساعد على تحسن انتشار الخدمات المالية والمصرفية، واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تتوخى تحقيق الاشتمال المالي

4. تشكيل تحالف وطني فلسطيني لتعزيز الاشتمال المالي في فلسطين، وتبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي، تعالج المفاضلات بين الاشتمال المالي، والعمق، والاستقرار تتشارك فيها معاً السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص.
5. تشجيع الانتشار الجغرافي للبنوك ، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لتسهيل إيصال الخدمات المصرفية إلى الفئات المستبعدة، والاشتراط على المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لأتاحه الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية المختلفة لتحقيق التوازن بين أهداف الاشتمال المالي والمنافسة الشديدة بين البنوك.
6. إعادة تقييم التكنولوجيا المستخدمة مثل (أجهزة الصراف الآلي ، نقاط البيع ، الخدمة المصرفية عبر الانترنت ، الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول) وإمكانية تعديلها بشكل مناسب لجعلها سهلة الاستعمال بالنسبة للأشخاص الأميون أو الأقل تعليماً.

المراجع:

المراجع العربية:

الأمم المتحدة (2006)، بناء قطاعات مالية شاملة للتنمية ، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) ، وبرنامج الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) ، نيويورك.

سيجاب ، الطبعة الثانية، أكتوبر(2006أ)،" دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر"، الطبعة الثانية .

اليزابيث ليتلفيلد، بريجيت هيلمز، ديفيدبورتبوس،2006. تحقيق الاشتمال المالي في عام 2015، أربعة سيناريوهات لمستقبل التمويل الاصغر،المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

سيجاب (2006أ)،" دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر"، الطبعة الثانية.

سيجاب (2011)، الوثيقة البيضاء ، الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالي للفقراء ، نحو ارشادات ومعايير متناسبة

سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2012،2010،2008، 1996 ،2014،2013 .

مؤسسة التمويل الدولية IFC،(2013) ، التقرير السنوي .

عبد الرحيم، نادية، (2010) ،" تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي ، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 3، الجزائر

عودة ، سيف الدين (2011) ، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، ورقة عمل ، سلطة النقد الفلسطينية ، فلسطين

الفرا ، مرام، (2012) ، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة

فروانة ، معتز (2014)،تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012 ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، (2014) ، تطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،دراسة بحثية ، فلسطين، رام الله .

الاونكتاد (2014)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية ، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية :التمكين الاقتصادي للنساء والشباب ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف خلال الفترة 12 – 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2014 .

الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن (2011). القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حمزة، حسن، (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان، الأردن.

توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) فبراير 2012 .

المراجع الأجنبية:

Brooks,Chris,(2008).Introductory econometrics for finance, second edition ,Cambridge university,new yourk.

India, Bulletin Mohan, Rakesh, (2006).Econcmic Growth Financial Deepening and Financial Inclusion, Reserve Bank of

Sarma ,mandira,(2010). Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India

Elizabeth Littlefield, Brigit Helms, David Porteous, (2006). Financial Inclusion, 2015, CGAP

Malakar, (2013). Role of Indian Post In Financial Inclusion,CGAP, India

Kammoun, chafik& boujelbene,younes,(2012). Relationship between c.e.o ownership and the debt, international journal of business and social science, vol 3,no 6.

Gujarati, (2004).Basic Economics, forth the McGraw-Hill companies, 2004.

.Global Economic Propects, (2015). World Bank Group, January 2015

المواقع الالكترونية:

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.p

موقع سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps

http://www.fatf-afi.org/pages/aboutus/historyofthefatf